النشرة اليومية للاتحاد
UAC DAILY MONITOR
٢٣ حزيران (يونيو) ٢٠١٧ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

انخفاض حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية للمنطقة العربية

توقع برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن ترتفع التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة خلال العام 2017 الحالي لتبلغ 1.8 تريليون دولار بزيادة نسبة 5 في المئة، ومن ثمّ تصل إلى 1.85 تريليون عام 2018، مستفيدة من تحسن نسبي في النمو الاقتصادي العالمي 2.9 في المئة، والمؤشرات الماكرو اقتصادية وزيادة حجم المبادلات التجارية.

وانخفضت التدفقات الاستثمارية نحو دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث بلغ حجم التدفقات والاستثمارات الدولية في المنطقة العربية 43 بليون دولار خلال العام الماضي، وهي تعتبر ضعيفة إذا ما قورنت بقيمتها خلال فترة ما قبل الأزمة العالمية، إذ كانت الاستثمارات تجاوزت 85 بليون دولار عام 2008 في غرب آسيا لوحدها.

ارتفاع أصول البنوك الإماراتية 2.8 في المئة

ارتفع إجمالي أصول المصارف الإماراتية خلال شهر أيّار (مايو) الماضي 0.9 في المئة (حوالي 24 مليار درهم) لتصل إلى 2.686 تريليون درهم مقارنة مع 2.662 تريليون درهم مع نهاية إبريل/نيسان الماضي، وبذلك تكون أصول القطاع المصرفي قد ارتفعت خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي 2.8 في المئة (72.4 مليار درهم).

وارتفع حجم الودائع لدى البنوك 0.66 في المئة (10.6 مليار درهم) ليصل إلى 1.6157 تريليون درهم، مقارنة مع 1.6051 تريليون درهم نهاية إبريل. ووفقا للبنك المركزي يعود حجم الزيادة في الودائع إلى زيادة ودائع المقيمين بمقدار 12.7 مليار درهم، في حين تراجعت ودائع غير المقيمين بمقدار 2.1 مليار درهم.

الأردن: انخفاض نسبة الدين العام إلى 36.95 مليار دولار

أظهرت بيانات صادرة عن وزارة المالية الأردنية انخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلث الأول من العام الحالي حيثُ بلغ إجمالي الدين العام في نهاية الثلث الأول من هذا العام 36.95 مليار دولار أي ما يعادل 94.1% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 36.8 مليار دولار في نهاية عام 2016، والذي كان يعادل 95.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المتوقع أن تستقر نسبة الدين العام في نهاية العام الحالي عند مستواها للعام الماضي والبالغ 95.1 في المئة، حيث أظهرت بيانات وزارة المالية بلوغ إجمالي الإنفاق حوالي 2512.7 مليون دينار خلال الثلث الأول من العام الحالي.

المغرب: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتفع 24 في المئة

بلغت المبادلات التجارية المغربية مع الخارج خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي (نهاية أيار – مايو) 284 بليون درهم (نحو 30 بليون دولار)، أي بزيادة 8 في المئة في حجم الواردات التي قدرت بـ181 بليون درهم.

وارتفعت الصادرات إلى 103 بلايين درهم بنمو 5.3 في المئة بفضل زيادة مبيعات الفوسفات والسيارات وأجزاء الطائرات. وبلغ العجز التجاري نحو 78 بليون درهم بزيادة 13 في المئة. وتراجع مُعامل التغطية من 58.6 إلى 56.8 في المئة من إجمالي المبادلات السلعية.

واستقرت عائدات السياحة على نحو 2.4 بليون دولار، وتحويلات المغتربين 2.5 بليون دولار، وزادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة 24 في المئة إلى 15 بليون درهم.

البرلمان المصري يقر موازنة 2017-2018

أقرّ مجلس النواب المصري مشروع الموازنة التفصيلية عن السنة المالية الجديدة (2017/2018)، بإجمالي مليار و300 مليون جنيه، أي بزيادة بلغت 303 ملايين جنيه عن موازنة العام الجاري. وقد بلغ نصيب الأجور والتعويضات منها 803.5 ملايين جنيه، وبند شراء السلع والخدمات 500 مليون جنيه، وبند شراء الأصول غير المالية 80 مليون جنيه.

من جهتها توقعت وزيرة الاستثمار المصرية، سحر نصر، أن تجذب مصر استثمارات أجنبية مباشرة تزيد قيمتها على أكثر من عشرة مليارات دولار في السنة المالية المقبلة، التي تبدأ في الأول من تموز، كاشفة عن أنّ مصر تلقت استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 6.8 مليار دولار في أربعة أشهر حتى أيار.

ارتفاع الائتمان المصرفي في الكويت 4 في المئة

شهد الائتمان المصرفي في الكويت نموا خلال شهر أبريل الماضي، مسجلا ارتفاعا بلغت نسبته 4 في المئة على أساس سنوي.

وبمقابل نمو الائتمان شهدت الودائع الخاص تراجعا ملحوظا حيث سجلت انخفاضا بنحو 337 مليون دينار، كما تراجعت الودائع الحكومية بـ145 مليون دينار، وذلك مع تباطؤ النمو بواقع 4.9 في المئة على أساس سنوي، فيما يعد أبطأ معدل في 19 شهرا.

كذلك انخفضت السيولة المصرفية، حيث تراجعت احتياطات البنوك بـ 350 مليون دينار، وصولا إلى 4.8 مليارات دينار، أي ما يعادل 7.9 في المئة من إجمالي أصول البنوك، مع الإشارة إلى أنّ مكاسب قطاع القروض الشخصية بلغت 74 مليون دينار كويتي.

الجزائر: تراجع طفيف في قيمة الواردات

أظهرت البيانات الرسمية الصادرة عن الجمارك الجزائرية، أن الهدف الذي وضعته الحكومة مع بداية العام الجاري، وهو خفض الواردات بحوالي 15 مليار دولار سوف يكون من الصعب تحقيقه، رغم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لكبح الاستيراد، خاصة في ما تعلق بإقرار نظام رخص الاستيراد.

ووفقا لبيانات الجمارك لم تتمكن الحكومة من خفض فاتورة الاستيراد بشكل كبير مع بداية العام الجاري، بعدما أظهرت الأرقام تراجعاً طفيفاً في قيمة الواردات خلال الأشهر الخمسة الأولى لسنة 2017، حيث انخفضت إلى 19.67 مليار دولار حتى شهر مايو (أيار) الماضي، مقابل 19.86 مليار دولار في الفترة المقابلة من 2016، أي بتراجع قدره 0.98 في المئة فقط.

لبنان: ميزان المدفوعات يسجّل عجزا تراكميا

سجل ميزان المدفوعات في لبنان رصيداً تراكمياً بلغ نحو 233.9 مليون دولار خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2017 الجاري.
وبحسب الإحصاءات الصادرة عن مصرف لبنان، فقد تحقق هذا الفائض على الرغم من تسجيل ميزان المدفوعات عجزاً خلال شهر نيسان (ابريل) وحده بقيمة 320.9 مليون دولار، وهو ما خفض الفائض التراكمي من نحو 554.8 مليون دولار خلال آذار (مارس) إلى 233.9 مليون دولار حتى نيسان.
وسجّل ميزان المدفوعات فائضاً بقيمة 166.7 مليون دولار في كانون الثاني الماضي، وذلك عائد إلى عمليات "الهندسة المالية"، التي نجم عنها تراجع الموجودات الخارجية للمصارف بقيمة 132.6 مليون دولار، مقابل زيادة الموجودات الخارجية لمصرف لبنان.

ارتفاع التضخّم في البحرين 0.7 في المئة

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في البحرين على أساس سنوي، خلال شهر أيار الماضي بنسبة 0.7 في المئة، مقارنة مع الشهر ذاته من العام 2016 المنصرم. وقد بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك 128.4 نقطة خلال الشهر الماضي، مقارنة بـ 127.5 نقطة في أيار (مايو) 2016.
وارتفعت أسعار السكن والمرافق وتشكل 24 في المئة من إنفاق المستهلكين بنسبة 3.1 في المئة، فيما زادت أسعار التعليم إلى 2.6 في المئة، وأسعار السلع الخدمات الأخرى 1.7 في المئة. في المقابل، تراجعت أسعار الطعام والمشروبات غير الكحولية والتي تشكل 16 في المئة من إنفاق المستهلكين بنسبة 1.6 في المئة، وأسعار النقل 0.7 في المئة.
وعلى أساس شهري، انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك، في أيار 2017، بنسبة 0.2 %، مقارنة مع نيسان من نفس العام.
وزاد معدل التضخم خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي بنسبة 0.8%، مقارنة بنفس الفترة من 2016، وفق حسابات "الأناضول".

السودان يجري مراجعات شاملة لقانون الاستثمار

كشف وزير الاستثمار السوداني مبارك الفاضل المهدي عن مراجعات شاملة لقانون الاستثمار بهدف تجاوز الكثير من العقبات التي تواجه حركة الاستثمار بالبلاد وضمان استيعابه لكافة الانشطة الاستثمارية مع مقترح بشأن قانون عمل خاص بالاستثمار.
وأكّد أنّ "سياسات الدولة الاستراتيجية تتجه لتمكين القطاع الخاص بنسبة 85 في المئة من الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية"، مشيراً إلى أنّ "الوزارة ووفقا للنص الدستوري تعمل على رعاية القطاع الخاص بما يكفل فاعليته وتعظيم دوره في الاقتصاد القومي"، مشددا على "حرص الوزارة على حل مشاكل الاستثمار والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص"، لافتا إلى "ضرورة ان تسعى شركات الطيران لحماية صناعة الطيران بالبلاد بما يمكنها من التنافسية العالمية".